

الدلالة السياقية وأثرها في صيرورة المعنى

Contextual significance and its impact on the process of generating meaning

د، بوزيد رحمون*

جامعة المسيلة (الجزائر)

rehmoun.bouzid@univ-msila.dz

المخلص:	معلومات المقال
<p>يعدّ السياق كيانا لغويا يتمظهر في جملة العلاقات المعجمية والصوتية والتركيبية التي تصف النص بالتماسك، من حيث بنيته الداخلية والموقف الذي يقال فيه، لذا حظيت الدلالة السياقية باهتمام علماء اللغة قديما وحديثا، وهذا ما تمخض عنه ظهور مواقف مختلفة ترى أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال انسجام الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات متعددة وأن معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، ومعاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات التي تجاورها. وهو ما يتطلب وصل ذلك بصيرورة المعنى.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2022/02./22</p> <p>تاريخ القبول: 2022/04/08</p>
	<p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ السياق ✓ المعنى ✓ الدلالة ✓ الوحدات الدلالية
<p><i>Abstract : (not more than 10 Lines)</i></p>	<p><i>Article info</i></p>
<p><i>The context is a linguistic entity that appears in the set of lexical, phonetic and synthetic relations that describe the text with coherence, in terms of its internal structure and the position in which it is said. coherence of the linguistic unit; That is, placing them in multiple contexts and that most of the semantic units lie in the vicinity of other units, and the meanings of these units cannot be described or determined except by observing the units that are adjacent to them. Which requires connecting this to the meaning .</i></p>	<p>Received 22/02/2022</p> <p>Accepted 08/04/2022</p>
	<p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Context ✓ meaning ✓ semantics

توطئة: في مفهوم السياق:

تكاد المعاجم العربية تتفق حول هذه المادة ففي المقاييس "السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء يقال: ساق يسوق سوقا، والسيقة: ما استيق من الدواب، ويقال: سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته. والسوق مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق. والساق للإنسان وغيره والجمع سوق، وإنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق إليها⁽¹⁾ وفي لسان العرب: "السوق معروف. ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا وسياقا، وهو سائق وسواق، شدد للمبالغة وقد انسقت وتسوقت الإبل تساوقا إذا تتابعت، وفي حديث أم معبد: فجاء زوجها يسوق أعزما ماتساق، أي ما تتابع والمساوقة: المتابعة كأن بعضها يسوق بعضها، وساق إليها الصداق والمهر سياقا وأساقه، وإن كان دراهم أو دنانير، لأن أصل الصداق عند العرب الإبل، وهي التي تساق، فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار وغيرهما والسياق: المهر، وساق بنفسه سياقا: نزع بها عند الموت. تقول رأيت فلانا يسوق سوقا: أي ينزع نزعا عند الموت"⁽²⁾.

أما اصطلاحا فيستعمل لفظ (السياق) مقابلا للمصطلح الإنجليزي (Context) الذي يطلق، ويراد به: "المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية سواء أكانت كلمة أو جملة في إطار من العناصر اللغوية أو غير اللغوية"⁽³⁾. ويرى هاليداي (M.Halliday) أن السياق: "هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية"⁽⁴⁾. ويفرق ديوجراندي (R. de Beaugrand) بين مصطلحي (Context) ويتضمن الدلالات الخارجية، وإنتاج النصوص واستقبالها، و (co-text) ويتضمن مكونات قواعدية ونحوية ودلالات داخلية وصرف وأصوات.⁽⁵⁾ وهذا التفريق بين السياقين اللغوي وغير اللغوي هو ما ألبسته نظرية فيرث (firth)⁽⁶⁾، أو النظرية السياقية للدرس اللغوي حين أصبح تناول المعنى مقرونا بتناول هذين الجانبين.

يفرق الأسلوبيون كمياً بين نوعين من السياقات الأسلوبية: أولهما السياق الصغير (micro Contexte): ويقصد به الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده، ويُعنى أسلوبيا بدراسة الكيفيات التي تتفاعل بها الكلمات، فيبرز بعضها بعضا، ويؤثر بعضها في بعض، وثانيهما السياق الكبير (macro Contexte) ويقصد به ما هو أكبر من الجوار المباشر للفظ كالجمله أو الفقرة أو الخطاب، وقد يتخذ هذا المصطلح أسلوبيا دلالة خاصة تتمثل في جملة المعطيات التي تحضر القارئ، وهو يتلقى النص بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي⁽⁷⁾.

أولا: السياق عند اللغويين:

إن الذي يصفه اللغويون وتكشفه اللغة نفسها أن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، الأمر الذي أوجب أن يكون هناك دال على المقصود من متعدد المعنى، فقد قيل لأبي عمرو بن العلاء: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ عنها⁽⁸⁾، وكان اللغويون قد عُنوا بمسألة تركيب الألفاظ مع بعضها فتطرق سيبيويه بعد أن أشار إلى أقسام الألفاظ من حيث الترادف والاشتراك إلى قضية الاستقامة والإحالة في الكلام فقال: "فمنه مستقيم حسن، ومجال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مجال كذب؛ فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غدا، وأما المجال: فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، وأما المستقيم القبيح أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيتك، وأشباه هذا. وأما المجال

الكذب فأن تقول: سأشرب ماء البحر أمس⁽⁹⁾ فالكلام المستقيم إما حسن أو كذب أو قبيح، بعد أن لا يكون المحال ابتداء كما يرى أبو الحسن الأخصش⁽¹⁰⁾.

وإذا كان الاستعمال يحدد دلالة اللفظ بالسياق الذي يرد فيه، وهو ما يسبق اللفظ وما يلحقه فإن فيه إشارة إلى سياق النص الذي يحدد الدلالة في المتعدد. ويشير ابن عصفور إلى هذا في حديث له حول معاني الحرف (حرف المعنى) بقوله: "وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره، فإن دل الحرف على معنيين فصاعدا نحو (من) التي تكون للتبعيض، ولابتداء الغاية ولاستغراق الجنس، وما أشبهها من الحروف، فإنما يكون ذلك في الأوقات مختلفة، ألا ترى أن الكلام الذي تكون فيه "من" مبعوضة لا تكون فيه لابتداء الغاية"⁽¹¹⁾.

ومع ذلك حوت كتب النحو إشارات لغير قرينة الإعراب من القرائن النصية الأخرى، كما حوت إشارات إلى الترابط في سياق الجملة أو الجمل، ما يعني وعيهم بسياق النص، وإن لم يشيروا إليه بلفظه كمصطلح، ولكنهم اهتموا بالجملة من حيث ترتيبها، وارتباط ألفاظها وتماها، فأشاروا إلى الرتبة وأهميتها دلاليا، فقال ابن جني: "ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم، وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم: وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كن دلائل على الفاعلين، من هم؟ وما هم؟ وكم عددهم؟ نحو أفعل، ونفعل و فعل"⁽¹²⁾، كما كان نظرهم في تمام الجملة منصبا حول ما يضمّر أو يظهر من الأفعال أو الأسماء فذكروا (النحاة) في الفعل عن إضماره أو إظهاره ثلاثة أضرب: "ظاهرا لا يحسن إضماره، ومضمّر مستعمل إظهاره، ومضمّر متروك إظهاره"⁽¹³⁾.

والثاني المضمّر المستعمل إظهاره: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بما يضمّره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو يكون الرجل في حال ضرب فتقول: زيدا، ورأسه، وما أشبه ذلك تريد: اضرب رأسه و تقول في النهي: الأسد الأسد، نهيته أن يقرب الأسد، والمثال الأخير فيما هو متروك إظهاره، ويلاحظ أن ما ترك إظهاره، وما أضمر إظهاره مستعمل أو الظاهر الذي لا يحسن إضماره إنما تحكمها الحال المشاهدة كما سماها ابن السراج.

وإذا كان هذا في حذف الفعل فإن حذفه أو حذف غيره إنما شرطها أن توجد القرينة الدالة على المحذوف من خارج النص أو الجملة وهي الحال كما يقول ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽¹⁴⁾ ففي كلام ابن جني إشارة واضحة إلى سياق النص، أو الموقف، وإن كانت مصطلحات الأوائل غير ما يشيع في عصرنا من مصطلحات.

وهيئة المتكلم واحدة من مكونات سياق الموقف أولاها النحاة عنايتهم، يقول ابن جني حول حذف الصفة ودلالة الحال عليها: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاها صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت الصفة فيه لما دل من الحال على موضعها، وذلك أن تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملتة.

وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ ب (الله) هذه الكلمة، ولتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، وعليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إذا ذمته ووصفته بالضيق فقلت: سألناه وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيفي ذلك عن قولك: إنسانا لئيمة أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك"⁽¹⁵⁾.

ثانيا: السياق عند البلاغيين

يرى البلاغيون أن الألفاظ تتناهى، والمعاني لا تتناهى، حيث ذكر الجاحظ: "أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوطة إلى غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة"⁽¹⁶⁾، من هنا لا بد من حصر الدوال اللفظية وغير اللفظية عن تلك المعاني غير المتناهية، حيث ذهب الجاحظ إلى أن أصناف الدلالات غير المعانيم لفظ

وغير لفظ خمسة: "أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة عن صورة صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وأقذارها، وعن خاصها وعامها، وعن طبقاتها في السار والضار، وعمما يكون منها لغوا وبهجرا، وساقطا مطرحا"⁽¹⁷⁾.

ويبدو أن البلاغيين يوحّدون بين مصطلحي الحال والمقام حيث يستخدمونهما مترادفين، يقول الخطيب القزويني: "مقتضى الحال مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التقديم يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام"⁽¹⁸⁾.

وقد كان البلاغيون والنقاد يحتفلون بالقول المشهور "لكل مقام مقال" الذي ورد في بيت للحطيئة يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تحن علي هداك المليك فإن لكل مقام مقالا"⁽¹⁹⁾.

فقد ذهب بشر بن المعتمر (ت 210 هـ) - فيما نقله عند الجاحظ - إلى أن: "المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب، إحراز المنفعة، مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال"⁽²⁰⁾. كما نقل الجاحظ عن ابن المقفع قوله: "إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو"⁽²¹⁾.

ويبقى مفهوم مقولة "لكل مقام مقال" قارا عند ابن رشيقي الذي ذهب إلى أن: "أول ما يحتاج إليه الشاعر - بعد الجد الذي هو الغاية، وفيه وحدة الكفاية - حسن التآني والسياسة، وعلم مقاصد القول، فإن نسب ذل وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخل وأوجع، وإن فخر خب ووضّع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حن ورجع، ولتكن غايته معرفة أغراض المخاطب كأننا من كان ليدخل إليه من بابه، ويدخله في ثيابه، فذلك هو سر صناعة الشعر، ومغزاه الذي به تفاوت الناس، وبه تفاضلوا"⁽²²⁾، فابن رشيقي يربط المقال بأغراضه التي هي (المقام) حيث قال تلو ذلك مباشرة: "وقد قيل: لكل مقام مقال".

وقد فرق عبد القاهر الجرجاني بين نوعين من النظم، "النظم في الكلمة المفردة وهو النظم الصوتي للفظ، والنظم النحوي للألفاظ، يقول: "وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمها لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"⁽²³⁾. والكلمات المعجمية (الألفاظ) وهي مفردة ذات دلالة محتملة من جهة وذات ظلال وارتباط معجمي بعضها ببعض من جهة ثانية مما يستدعي النظم الذي قال عنه الخطابي: "لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان"⁽²⁴⁾؛ فالتطالبي المعجمي والتركيبية فيما بين الكلمات يحقق للنص درجة من الاتساق تجعل النص على قدر من الفصاحة والبلاغة فتتحقق مطابقة الكلام لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون، والمطابقة تكون بين داخل النص أي التوافق بين أجزائه، وخارج النص الذي هو الحال أو المقام.

ثالثا: السياق عند المفسرين.

احتفى المفسرون بالسياق كثيرا فهذا أبو حيان الأندلسي يركز على علوم اللسان حين يذكر كيفية النطق والمدلولات والأحكام الإفرادية والتركيبية، عندما يعرف التفسير بقوله: "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمت ذلك" (25)، ويورد الزركشي تعريفا للتفسير حين يقول: "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد (ﷺ)، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحكمه" (26)، أما السيوطي فيورد تعريفا يذكر فيه القرائن والمقام مما يخدم موضوع السياق الذي هو موضوع هذا البحث، إذ يقول: "التفسير كشف معاني القرآن، وبيان المراد منه، سواء أكانت معاني لغوية أو شرعية بالوضع أو بقرائن الأحوال ومعونة المقام" (27).

وللمفسرين في البحث عن معاني القرآن الكريم طريقتان وهما التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، أما التفسير بالمأثور فيعتمدون فيه على القرآن ذاته، والسنة، وأقوال الصحابة، يقول ابن كثير: "إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن، وموضحة له، فإن لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدري بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختلفوا بها، لما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل، لا سيما علماؤهم وكبرائهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين" (28).

فهذه الطرق الثلاثة لتفسير القرآن الكريم تعتمد على السياق بنوعيه، فهي تعتمد استقراء النصوص (سياق القرآن) فإنه يفسر بعضه بعضا، أو السنة التي إن لم تكن فعلا أو تقريرا فلا بد أن تكون قولاً أي نصاً. أما سياق الموقف فيبدو في أقوال الصحابة في التفسير، لأنهم شاهدوا القرائن والأحوال، التي تتمثل في أسباب النزول، فكثير من الآيات ارتبطت بمواقف وأحوال اقتضت نزولها، فكانت معينا على فهم المراد من الآية.

وأمثلة تفسير القرآن بسبب النزول كثيرة نذكر ما أورده السيوطي حول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة 158)، حيث قال: "فإن ظاهر لفظها لا يقتضي أن السعي فرض وقد ذهب بعضهم إلى عدم فريضته تمسكا بذلك، وقد ردت عائشة (هذا الفهم) بسبب نزولها، وهو أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما، لأنه من عمل الجاهلية" (29)، وأما التفسير بالرأي فهو: "تفسير القرآن بالاجتهاد، بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية، ووجوه دلالتها واستعانتها في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ" (30).

ويبسط صاحب كتاب التفسير والمفسرون الكلام حول الاختلاف في هذا النوع من التفسير بين مؤيد له وناه عنه كما يقسمه إلى جائز ومذموم وقد اعتمد التفسير بالرأي عدد من المفسرين أمثال الزمخشري في الكشف والرازي في مفاتيح الغيب، وأبو حيان في البحر المحيط (31). كما اعتنى المفسرون بالمي والمدني من القرآن وهم بذلك يهتمون بحال المخاطب أثناء التفسير، ومعرفة مكان وزمان نزول القرآن الكريم نوع من العلوم القرآنية، وقد كان للمفسرين في معرفتهم للمكي والمدني طريقتان تحدث عنهما السيوطي في الإتقان (32):

الأول منهما سماعي، ومعرفته كمعرفة أسباب النزول، والآخر قياسي وهو مبني على دراسة موضوعية لما ضمه المسموع من المكي والمدن.

بينما كان حال أهل المدينة يقتضي تبعا لإيمانهم وتصديقهم قبول أمور التشريع في العبادات والمعاملات. كما اقتضى الوجود المكاني لأهل المدينة المجاور لفريقين من غير المؤمنين بالرسالة، وهم المنافقون وأهل الكتاب أن يكون فيه (أي المدني) ذكر لمواقفهم وإنكارهم، وتجنهم على نبوة محمد (ﷺ) (33).

والمفسرون لم يقفوا عند معرفة اللفظ في مستواه المعجمي، ولم يتوقفوا عند الإعراب الذي أجادوه، إنما تجاوزوا ذلك لتحليل النص الكامل للآية على نحو وصل إلى الحديث عن التناسب بين الآيات، أو بين السور ونجد ذلك فيما نقله السيوطي:

"يحكى أن أعرابيا سمع قارنا يقرأ ﴿فَإِنْ زَلْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا جَاءتُكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة 209) والصحيح ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

فأنكره، وقال: "إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا، الحكم لا يذكر الغفران عند الزلزل لأنه إغراء عليه"⁽³⁴⁾، فالأعرابي ربط بين أول الآية وآخرها ربطا تجاوز المعنى المعجمي في موضعه إلى العلاقة بين الكلمات معجميا. ومن أمثله كذلك ما روي عن النبي (ﷺ) حين بلغت قراءته: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ (المؤمنون 14)، قال عبد الله بن أبي سرح: (فتبارك الله أحسن الخالقين)، فقال (ﷺ): اكتب. هكذا نزلت"⁽³⁵⁾.

وفائدة علم المناسبات كما يشير الزركشي: "جعل أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"⁽³⁶⁾، وهذه الإشارات التناسبية المبنية على مضمون الآية أو السورة إنما تكون بعد تحليل الآيات والسور نصيا وفق اعتبارات لغوية (سياق النص) ووفق اعتبارات خارجية (سياق الموقف)، من أسباب النزول، ومفاهيم الآيات، وعلاقات الخطاب بالمخاطبين.

رابعا: السياق عند الأصوليين.

لما كان الأصوليون من أشد علماء الشريعة حرصا على الوصول إلى الأدلة الشرعية للأحكام الفقهية، فقد اهتموا بالسياق اهتماما بالغا، كونه وسيلة للكشف عن المعنى، فالشافعي يشير إلى أحد نوعي السياق وهو سياق النص وإن لم يسمه بالمصطلح المعروف في عصرنا حين يقول: "وتبتدئ (أي العرب) الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله"⁽³⁷⁾.

أما الغزالي فيعرف أصول الفقه أو ما يعرف بالمتضامنين بقوله: "عبارة عن أدلة هذه الأحكام، وعن معرفة وجوه دلالتها على الأحكام من حيث الجملة لا من حيث التفصيل"⁽³⁸⁾ وأصول الفقه عند الكلوزاني هي: "الأدلة والطرق ومراتبها وكيفية الاستدلال بها"⁽³⁹⁾. هذا البحث في الدليل قاد الأصوليين إلى تعريف اللغة، ومن ثم الحديث عن نشأتها، وهو موضوع من أهم ما تطرق إليه الأصوليون، فلا ينفك أصولي من تقرير الخلاف في هذا الموضوع بين أهل التوقيف والاصطلاح في نشأة اللغة.

فالأصوليون يعدون علم العربية ذا أهمية بالغة بالنسبة للأصولي، يقول الأمدي (ت631): "وأما علم العربية فلتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتران والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية"⁽⁴⁰⁾، وقريبا من هذا يذهب الغزالي إلى أن النحو: "يفهم به خطاب العرب، وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيد، ونصه وفحواه، ونصه ومفهومه"⁽⁴¹⁾.

كما يبين فخر الدين الرازي وظيفة من أهم وظائف اللغة وهي الوظيفة الاتصالية بقوله: "اعلم أن الإنسان لما خلق بحيث لا يمكنه أن يستقل وحده - بإصلاح جميع ما يحتاج إليه، فلا بد من جمع عظيم ليعين بعضهم بعضا، حتى يتم لكل واحد منهم ما يحتاج إليه، فاحتاج كل واحد إلى أن يعرف صاحبه ما في نفسه من الحاجات"⁽⁴²⁾.

1/ أركان السياق:

أ-الخطاب:

وهو، في حدّ من حدوده، النص اللغوي بعد استعماله، وبعد وسيلة المتخاطبين في توصيل الغرض الإبلاغي، ويرتبط في داخله ترابطا تعلقيا وعضويا، كما يرتبط بالواقع الخارجي من حيث المطابقة وعدمها، كما يرتبط بالمتخاطبين من جهة كيفية إنتاجه وكيفية تلقيه⁽⁴³⁾ وهذا التفاهم الذي يحدثه الخطاب بين المتخاطبين لا يتأتى إلا بالقيمة الحضورية التي تكتسبها كل كلمة

عند استعمالها داخل الخطاب أو داخل الموقف التخاطبي، وهذا ما يذهب إليه فندريس حين يقول: "تزد كل كلمة لحظة استعمالها تزويدًا تامًا بقيمة وقتية تبعد جميع القيم الناتجة من الاستعمالات الأخرى التي تصلح لها الكلمة"⁽⁴⁴⁾.

ب- مصدر الخطاب:

يشعر المتكلم في الحديث حينما يكون هناك مثير يحفز على الكلام، كأن ترد إلى ذهنه فكرة، أو يستمع إلى سؤال يدعو إلى الإجابة، فيلجأ إلى اللغة بوصفها علامات متواضعا عليها من قبل المجتمع تحقق له رغبته في توصيل كلامه إلى الآخرين، فيختار وحدات معجمية، مراعيًا في ذلك القواعد الصرفية، والنحوية التي تسمح بها اللغة، ويضع قولته وفقا للقوالب المتاحة، لتوصيل فكرته، أو توضيح مقصده⁽⁴⁵⁾.

قال ابن القيم: "والعارف يقول: ماذا أراد؟ واللفظي يقول: ماذا قال؟ كما كان الذين لا يفقهون إذا خرجوا من عند النبي (ﷺ) يقولون: ﴿مَاذَا قَالَ أَنفًا﴾ (محمد16)، وقد أنكر الله سبحانه عليهم وعلى أمثالهم بقوله: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء 78)، قدم من لم يفقه كلامه، والفقه أخص من الفهم، وهو فهم مراد المتكلم من كلامه، وهذا قدر زائد على مجرد وضع اللفظ في اللغة، وبحسب تفاوت مراتب الناس في هذا تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم.

ج- متلقي الخطاب:

يقوم المخاطب (المتلقي) بتفكيك ما ركبه المخاطب (منتج الخطاب)، فهو يتعامل مع الخطاب بطريقته الخاصة في الفهم، مستعينا بثقافته، وتجاربه، وأحواله، فهو يقوم بتشكيل الخطاب من جديد، وهذا التشكيل يختلف من متلق إلى آخر، وفق قواعد التأويل والفهم والتفسير⁽⁴⁶⁾، وعليه، تتبين مراعاة حال السامع في عدة جوانب؛ منها ما نجده في القرآن الكريم من ضرب الأمثال وهو من خصائص هذه الشريعة، والمثل أعون شيء على البيان.

د- المساق

وهو مجموعة الملابس والأحوال والظروف التي تتكاثف جميعا في التأثير على دلالة الخطاب، ومن جملتها الإشارات والإيماءات المساعدة التي يستعين بها المتكلم لإيضاح فكرته وإبلاغها إلى السامع، كما تتدخل عوامل أخرى، منها ما يتعلق بشخصيات المتخاطبين وحياتهم الخاصة، وتاريخهم الاجتماعي، والعلاقة بينهم، ومن هذه العلاقات ما هو وليد الموقف بحكم ظروف الزمان والمكان التي يقع فيها الخطاب⁽⁴⁷⁾، ويدخل في هذا معرفة أسباب النزول ومعرفة أحوال النبي (ﷺ) وأحوال أصحابه وسيرته ومعرفة المكي والمدني وغيرها من أحوال نزول القرآن الكريم، ولقد كان الصحابة يعنون بهذا المأل من الأثر في فهم المعنى. وفي هذا المساق نجد قول السعدي: "ومن فوائد معرفة الرسول (ﷺ) معرفة الآيات القرآنية المنزلة عليه، وفهم المعنى المراد منها موقوف على معرفة أحوال الرسول (ﷺ) وسيرته مع قومه وأصحابه، وغيرهم من الناس، فإن الأزمنة والأمكنة والأشخاص، تختلف اختلافا كثيرا، فلو أراد إنسان أن يصرف همه لمعرفة معاني القرآن من دون معرفة منه لذلك، لحصل من الغلط على الله وعلى رسوله (ﷺ) وعلى مراد الله من كلامه شيء كثير، وهذا إنما يعرفه من عرف ما في أكثر التفاسير من الأغلاط التي يتره عنها كلام الله"⁽⁴⁸⁾.

هـ- ألفاظ الخطاب ودلالات تراكيبه: وهذا الركن تندرج تحته ثلاثة مباحث أساسية يقوم عليها:

- المفردات: وفي هذا يقول ابن جني: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل، وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته. قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدًا، فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر.

- هيئة الكلمة: بمعرفة تصريفها واشتقاقها، حيث إن المعاني تختلف باختلاف ذلك، لأن التصريف هو تغيير يطرأ على الحروف الأصلية للكلمة بزيادة أو نقصان أو إبدال، للوصول إلى المعاني المطلوبة منها، وهذا ما قال به أبو البقاء العكبري: "وأما فائدة

التصريف: فحصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد. والعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة: لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارض الكلمة⁽⁴⁹⁾

-النظر في نظم الجملة الواحدة، ثم في نُظْمَ الجمل وعلاقتها ببعض: إن دراسة الجملة قد استنفدت جهدا كبيرا من علماء النحو والبلاغة، وقد امتزجت الدراسات النحوية بمسائل بلاغية، كما قامت الدراسات البلاغية في كثير من الحالات على دراسات نحوية بصيرة واعية، لذلك كان من الصعب على من يتصدى لدراسة الجملة دراسة بلاغية أن يفصل بحثه عن الدراسة النحوية، أو يحدد بين اللوينين تحديدا كاملا وتاما، ولا عبرة بمن يقول: إن المباحث النحوية قد دخلت الدراسة البلاغية وأفسدتها، فهذا كلام فاسد⁽⁵⁰⁾.

2/ أنواع السياق:

هناك سياق الآية وسياق النص وسياق السورة والسياق القرآني، فهذه دوائر متداخلة متكافلة حول إيضاح المعنى وهذا تفصيلها:⁽⁵¹⁾

النوع الأول: سياق الآية

وفي هذا النوع يكون النظر فيما يكون الغرض في الآية، فإذا كان هناك خلاف في معنى الآية، فإننا ننظر في السياق، كما إذا حصل لفظ مشترك لا يتبين إلا من سياق الآية. مثال ذلك: لفظ الإحصان الذي يطلق على الإسلام، والعفاف، والحرية، والتزويج⁽⁵²⁾. ويتحدد المعنى بالسياق؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلِمْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء 25) المراد بالإحصان هنا التزويج لدلالة السياق. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية ما نصه: والأظهر والله أعلم: أن المراد بالإحصان هاهنا التزويج، لأن سياق الآية يدل عليه حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (النساء 25)، والله أعلم، والآية الكريمة سياقها في الفتيات المؤمنات، فتعين أن المراد بقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ﴾ أي تزوجن كما فسره ابن عباس وغيره⁽⁵³⁾.

النوع الثاني: سياق النص.

وهو المقطع المتحد في الغرض، ويتبين هذا كثيرا في سياق القصص، فيكون الترجيح بناء على سياق النص مثال ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِيءُ وَيُعِيدُ﴾ (البروج 13). يقول النحاس: "في معناه قولان، قال ابن زيد: يبتدئ خلق الخلق، ثم يعيدهم يوم القيامة، وعن ابن عباس: يبدئ العذاب في الدنيا، ثم يعيده عليهم في الآخرة، قال أبو جعفر: وهذا أشبه بالمعنى، لأن سياق القصة أنهم أحرقوا في الدنيا، ولهم عذاب جهنم"⁽⁵⁴⁾ وقد يتعين المحذوف، بناء على سياق النص كذلك. مثاله: قال المقدسي (أبو شامة) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا﴾ (هود 82): "أي عالي مدائن قوم لوط، ولم يتقدم لها ذكر، ولكن علم ذلك من سياق القصة".

وفي سياق النص يتبين وجه الصواب من أقوال العلماء، وذلك حين يكون السياق مبينا عدم صحة قول، ومبينا صواب غيره، مثال ذلك قول الشنقيطي: "قد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً، ويكون في نفس الآية قرينة تدل على عدم صحة ذلك القول؛ ومن أمثله قول بعض أهل العلم: إن أزواجه (ﷺ)، لا يدخلن في أهل بيته في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب 33)، فإن قرينة السياق صريحة في دخولهن، لأن الله تعالى قال: ﴿قُلْ لِّأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنَّ تَرْضُنَّ﴾ (الأحزاب 28)، ثم قال في نفس خطابه لهن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ ثم قال بعده: ﴿وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب 34)⁽⁵⁵⁾ فقد استند الشنقيطي إلى سياق النص، لأنه كان في أزواج النبي (ﷺ)، فالسابق للآية فيهن، واللاحق كذلك، فوجب أن يدخلن في الآية.

النوع الثالث: سياق السورة

لقد نظر العلماء في سياق السور، وبحثوا عن الغرض الرئيس الذي تدور عليه السورة، ومن الأمثلة التي تبين أهمية دراسة سياق السورة؛ فابن القيم بحث وجه مناسبة الأمثال التي وردت في سورة التحريم لسياقها، فإن الله أورد فيها شأن امرأة نوح وامرأة لوط فيقول: "في هذه الأمثال من الأسرار البديعة ما يناسب سياق السورة، فإنها سيقت في ذكر أزواج النبي (ﷺ) والتحذير من تظاهرن عليه، وأنهن إن لم يطعن الله ورسوله (ﷺ) ويردن الدار الآخرة لم ينفعهن اتصالهن برسول الله (ﷺ)، كما لم ينفع امرأة نوح ولوط اتصالهما بهما"⁽⁵⁶⁾

كما بين ابن تيمية وجه المناسبة بين إيراد حقوق النبي (ﷺ)، وحقوق أهل بيته في سورة الأحزاب، وبين ذكر غزوة الأحزاب في السورة وهي مناسبة خفية إلا إذا عرفنا سياق السورة. قال ابن تيمية عن سورة الأحزاب: "وهي سورة تضمنت ذكر هذه الغزوة التي نصر الله فيها عبده، وأعز فيها جنده المؤمنين، وهزم الأحزاب الذين تحزبوا عليه وحده بغير قتال، بل بثبات المؤمنين بإزاء عدوهم، ذكر فيها خصائص رسول الله (ﷺ) وحقوقه وحرمة أهل بيته لما كان هو القلب الذي نصره الله فيها بغير قتال"⁽⁵⁷⁾

النوع الرابع: سياق القرآن: قال صاحب كتاب دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم: "أما السياق القرآني، فإننا نقصد به أمرين: أحدهما متعلق بالأغراض والمقاصد الأساسية التي تدور عليها جميع معاني القرآن، إلى جانب النظم الإعجازي، والأسلوب البياني الذي يشيع في جميع تعبيراته، والآخر مختص بالآيات والمواضع التي تتشابه في موضوعها، مع اختلاف يسير في طريقة سردها وترتيب كلماتها لمناسبة المقام، ولحكمة بلاغية تتصل بأغراض السورة"⁽⁵⁸⁾.

ومن أمثله رفض الزمخشري أن يكون معنى النكاح الوطء، وبين المعنى الصحيح معتمدا على سياق القرآن، وأورد الآية الكريمة: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (النور3).

هكذا، وبناء على ما سبق، تبدو مهمة السياق مقرونة بصيرورة المعنى من جهة، وموانعة لتعددده حيث يشكل العامل الحاسم الذي يحدد مدلول اللفظ من جهة أخرى، وهذا ما أشار إليه فندريس قائلا: "إننا حين نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعينه سياق النص، أما المعاني الأخرى فتمحى وتبدد ولا توجد إطلاقاً"⁽⁵⁹⁾

لذا يرتبط فهم النص بمراعاة ما قبله وما بعده؛ حيث تكون دلالة السياق موصولة بالقرينة، المرتبط بسياق مقامي وآخر مقالي يتحددان بالوضع وتؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود.

الهوامش:

- 1- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1392 هـ، ج3، ص 117.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ط ت)، مادة: س و ق
- 3- ردة الله بن ردة الطلحي، دلالة السياق، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1424 هـ، ص 51.
- 4- يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1410 هـ، ص 29.
- 5- روبرت ديبيجراند، النص والخطاب والإجراء، تر، تمام حسان، القاهرة، ط1، 1418، ص 91.
- 6- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994، ص 337.
- 7- عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب تونس، ط2، 1982، ص 175.
- 8- الخصائص، ج1، ص 25.
- 9- سيوبه، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط2، 1979 م، ج1، ص 25.
- 10- الكتاب، قول أبي الحسن الأفش في الهامش، ج1، ص 266.
- 11- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح، صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1400 هـ، ج1،

- 12- ابن جني، الخصائص، تح، محمد بن علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط3، 1407 هـ، ص 266
- 13 - ابن السراج، الأصول في النحو، تح، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405 هـ، ج2، ص 247
- 14 - الخصائص، ج 2، ص 326.
- 15 - الخصائص، ج 1 ص 372، 373.
- 16 - الجاحظ، البيان والتبيين، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، دت، ج1، ص 76.
- 17 - البيان والتبيين ج 1، ص 76.
- 18 - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، 1390 هـ، ص 7-8.
- 19 - الحطينة، ديوانه، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دت، ص 72.
- 20 - البيان والتبيين، ج 1، ص 136.
- 21 - البيان والتبيين، ج 1، ص 116.
- 22 - ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، مطبعة السعادة القاهرة، 1383 هـ، ج 1، ص 199.
- 23 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 2، 1401 هـ، ص 49.
- 24 - الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح، محمد خلف الله أحمد، دار المعارف، بيروت، ط4، دت، ج 1، ص 36.
- 25 - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413 هـ، ج 1، ص 121.
- 26 - البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 105.
- 27 - السيوطي، التحرير في علم التفسير، تح، فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم الرياض، ط 1، 1402 هـ، ص 38.
- 28 - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1388 هـ، ج 1، ص 3.
- 29 - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974 م، ج 1، ص 109.
- 30 - محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1409 هـ، ج 1، ص 246.
- 31 - ينظر: التفسير والمفسرون، ص 246.
- 32 - الإتقان في علوم القرآن، ج 1، ص 76.
- 33 - مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 7، 1400 هـ، ص 64.
- 34 - التحرير في علم التفسير، ص 290.
- 35 - الطيبي، التبيان في علم المعاني والبيدع والبيان، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1407 هـ، ص 396.
- 36 - البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 131.
- 37 - الشافعي، الرسالة، تح، أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط 2، 1399 هـ، ص 52.
- 38 - الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1403 هـ، ج 1، ص 5.
- 39 - الكلوذاني الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، تح، مفيد أبو عميشة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط 1، ج 1، ص 6.
- 40 - الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 9.
- 41 - المستصفى في علم الأصول، ج 2، ص 352.
- 42 - فخر الدين الرازي، المحصول في علم الأصول، تح، طه جابر فياض، الرياض، ط 1، 1339 هـ، ج 1، ص 261.
- 43 - محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 2، 2007، ص 159.
- 44 - فندريس، اللغة، تر، عبد الحميد الدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط ت، ص 252.
- 45 - المعنى وظلال المعنى، ص 152.
- 46 - ينظر: المعنى وظلال المعنى، ص 155.
- 47 - ينظر: المعنى وظلال المعنى، ص 160.
- 48 - عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة لمملكة السعودية، ط 1، 1407 هـ، ج 1، ص 27.
- 49 - أبو البقاء بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1419 هـ، ج 2، ص 219.
- 50 - ينظر: محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 2، 1408 هـ، ص 324.
- 51 - ينظر: عبد الوهاب أبو صفية الحارثي، دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، دار عمار للنشر الأردن، ط 1، 1409 هـ، ص 88.

- 52 - محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1413 هـ، ج1، ص 279-280.
- 53 - أضواء البيان، ج1، ص 280.
- 54 - أبو جعفر احمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، عالم الكتب، الرياض، ط3، 1409 هـ، ج5، ص194.
- 55 - أضواء البيان، ج6، ص 576-577.
- 56 - ابن قيم الجوزية، الأمثال في القرآن، مكتبة الصحابة، طنطا، ط1، 1406 هـ، ص57.
- 57 - مجموع فتاوى ابن تيمية، ج 28، جمع عبد الرحمن بن قاسم، دارعالم الكتب، الرياض، 1412 هـ، ص 433.
- 58 - عبد الوهاب أبو صفية الحارثي، دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، ص89.
- 59 - اللغة، فندريس، ص228.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص
- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1392 هـ
- أبو البقاء بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1419 هـ
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1994
- الجاحظ، البيان والتبيين، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، دت
- أبو جعفر احمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، عالم الكتب، الرياض، ط3، 1409 هـ
- ابن جني، الخصائص، تح، محمد بن علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط3، 1407 هـ
- ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1400 هـ
- الحطينة، ديوانه، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دت
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ
- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، 1390 هـ
- ردة الله بن ردة الطلحي، دلالة السياق، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1424 هـ
- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده، مطبعة السعادة القاهرة، 1383 هـ
- الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح، محمد خلف الله أحمد، دار المعارف، بيروت، ط4، دت
- روبرت ديوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر، تمام حسان، القاهرة، ط1، 1418

- ابن السراج، الأصول في النحو، تح، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405 هـ
- سيبويه، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط2، 1979م
- السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م
- السيوطي، التحبير في علم التفسير، تح، فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم الرياض، ط1، 1402 هـ
- الشافعي، الرسالة، تح، أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1399 هـ
- الطيبي، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1407 هـ
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح، صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1400 هـ
- عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب تونس، ط2، 1982
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1401 هـ.
- عبد الوهاب أبو صفية الحارثي، دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، دار عمار للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 1409 هـ
- الغزالي، المستقصى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1403 هـ
- فخر الدين الرازي، المحصول في علم الأصول، تح، طه جابر فياض، الرياض، ط1، 1339 هـ
- فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1406 هـ
- ابن قيم الجوزية: الأمثال في القرآن، مكتبة الصحابة، طنطا، ط1، 1406 هـ
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1388 هـ
- الكلوزاني الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، تح، مفيد أبو عميشة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1409 هـ
- محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1413 هـ
- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1409 هـ
- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007
- محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408 هـ
- مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1400 هـ
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ت)
- يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1410 هـ